الفصل الثاني

حريق القاهرة

(٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)

obeikandl.com

في يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وقع حادث مشؤوم في تاريخ مصر، لم يسبق له مثيل في نوعه، وهو حريق القاهرة، كانت هذه أول مرة أضرم فيها النار فريق من أبنائها، تحت الحكومة وبصرها، وبإهمالها وتهاونها، وكان هذا الحريق المدمر ختام الكفاح المجيد في القنال سنة ١٩٥٢، لأن جاء نذيراً بالانتكاس وخيبة الأمل، بحيث قضي على صفحة هذا الكفاح حتى حين.

مقدمات الحريق

في مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ نشرت وزارة الداخلية عن طريق دار الإذاعة أنباء مجزرة الإسماعيلية التي حدثت في ذلك اليوم، وسبق الكلام عنها، وما وقع فيها من عدوان الإنجليز ووحشيتهم، وما أسفرت عنه من قتل خمسين من رجال البوليس، وإصابة نحو ثمانين، وهدم دار المحافظة ومبني هؤلاء الجنود البواسل.

قرعت هذه الأنباء أسماع أهل العاصمة والأقاليم، فوجموا لها، وازداد سخط المواطنين على فظائع السياسة البريطانية، وباتوا يتوقعون رد الحكومة على هذا العدوان الأثيم.

على أن أحد لم يكن يتوقع أن يكون رد الفعل لهذه الفظائع أن يتحول السخط إلي حرائق تشتعل في شتي نواحي العاصمة، وتكاد تقضي على عمرانها وعظمتها وجماليها.

توالت النذر منذ استفاضة أبناء مجزرة الإسماعيلية بأن يوم السبت يكون يوماً عبوساً قمطريراً، ومع ذلك لم تتخذ الحكومة، وعلى الأخص وزارة الداخلية، أى احتياط للمحافظة على الأمن والنظام، بل بدا منها الإهمال والتراخي في القيام بواجبها، مما كان السبب الجوهرى لشبوب الحرائق.

ففي الساعة الثانية بعد منتصف الليل (صبيحة يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) تجمع في مطار القاهرة الدولي عمال المطر وجنوده وموظفوه المدنيون، وكلهم مصريون حول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، تتملكهم روح السخط والاحتجاج على ما وقع في مجزرة الإسماعيلية، ومنعوا نزول الركاب من الطائرات، وكان عددهم يزيد على المائة، كلهم من الأجانب من مختلف الأقطار، كما امتنعوا عن تزويد الطائرات بالوقود، وحاولوا دون استئناف السفر، وحاول بعضهم إضرام النار فيها، وقد أبلغ هذا الحادث في حينه إلي المسئولين بوزارة الداخلية، فأوفدوا إلي المطار ضابطاً كبيراً، فأقتنع المتجمهرين في المطار بالإقلاع عن موقفهم، لما يترتب عليه من عواقب دولية وخيمة، فاقتنعوا وعادوا إلي عملهم، وأمكن قيام

الطائرات من المطار مستأنفة رحلتهم، ومع ذلك لم تتعظ الوزارة بهذا الحادث، ولم تأخذ للأمر عدته.

وفي الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم في ثكنتهم بالعباسية، وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلي الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون اسلحتهم، في مظاهرة شبه عسكرية.

وكانت حجتهم التي تذرعوا بها للقيام بهذه المظاهرة سخطهم على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية.

وثم سبب آخر لم يعلنوه دعاهم إلي هذا التمرد، وهو أنه كانت لهم شكوى سابقة من وقف صرف بدل الطواريء إليهم، وقد أبلغ هذه الشكوى من رؤسائهم إلي وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) فأشار يحفظها، وظل هذا البدل محبوساً عنهم زهاء ثلاثة أشهر، ولم يصرف إليهم إلا بعد حريق العاصمة.

وكان الأحكم أن لا تهمل شكوى هؤلاء الجنود الذين وقعت عليهم أعباء حفظ الأمن في ظروف عصيبة، ولقد أثار إهمال شكواهم حفيظة في نفوسهم، كتموها إلي أن حانت الفرصة، فأعلنوها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

خرج إذن جنود بلوكات النظام من ثكنات أسلحتهم ففي مظاهرة صاخبة، يتصايحون بالسخط على ما أصاب زملائهم في الإسماعيليه طالبين السلاح للقتال، وساروا بجموعهم من العباسية إلي الأزهر ثم إلي ميدان العتبة الخضراء ومنه إلي ميدان الإسماعيلية (التحرير) فالجيزة واتجهوا إلي جامعة فؤاد (جامعة القاهرة)، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة صباحاً، وهناك اختلطوا بالطلبة، وتبادلوا وإياهم شعور السخط والهياج، وسار الجميع في موكب المظاهرة متجهين إلي العاصمة، يطوفون الشوارع، صائحين صاخبين.

ومنذ الساعة التاسعة صباحاً أخذت مظاهرات عدة تتدفق على ميدان عابدين (الجمهورية الآن). ومنه إلي رياسة مجلس الوزراء، وقد التفت هذه المظاهرات بمظاهرة جنود بلوكات النظام وطلبة جامعة فؤاد، ووصل الجميع تباعاً إلي دار رياسة مجلس الوزراء، وكان هذا حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف.

وفي فناء هذه الدار أطل على المتظاهرين وزير الشؤون الاجتماعية (عبد الفتاح حسن) وألقي فيهم خطبة حماسية، جارى فيهم شعورهم.

ثم تركت هذه الجموع دار الرياسة، وانسابت في قلب العاصمة، صائحة منادية بحمل السلاح والسفر إلي القنال لمحاربة الإنجليز.

وكانت أنباء هذه المظاهرات وتحركاتها تبلغ في حينها إلي وزارة الداخلية، ولكنها لم تحرك ساكناً، وتركت الفوضي تنطلق من عقالها، وترمي الوطن بشرورها.

ولم تصغ حتى إلي ما نبهها إليه رجال الأمن من خطورة الموقف، وبدا منها الجمود في هذا اليوم العصيب.

ففي مساء اليوم السابق (٢٥ يناير) عقب استفاضة أنباء مجزرة الإسماعيلية توجه مدير الأمن العام وقتئذ (حسين صبحي) إلي وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) حيث كان في اجتماع استثنائي لمجلس الوزارء. وقدم إليه مذكرة مكتوبة أقترح فيها مد فترة تعطيل الدراسة التي كان مقرراً استئنافها صباح يوم السبت ٢٦ يناير. تجنباً لحصول المظاهرات من الطلبة في ذلك اليوم، ولكن وزير الداخلية أجابه بأنه لم يؤخذ باقتراحه استناداً إلي ما أفضي به وزير المعارف (طه حسين) من اطمئنانه إلي الحالة بعد النصح الذى أبداه عن طريق الإذاعة (الراديو) إلي الطلبة وإلي أولياء أمورهم وإلي نظار المدارس بالإخلاء إلي الهدوء والسكينة.

وكان الأحكم لو قررت الوزارة مد فترة تعطيل الدراسة وعدم استئنافها يوم ٢٦ يناير. لأن مظاهرة جنود بلوكات النظام قد لقيت في هذا اليوم تشجيعاً وتعضيداً من طلبة جامعة فؤاد الأول، وازدادت تفاقماً بانضمامهم إليها.

ويدخل في هذا السياق أنه حين احتشد جنود بلوكات النظام في فناء جامعة فؤاد والتقوا بطلبتها، اقترح أحد رجال الأمن المسئولين فتح الكبارى بين الجيزة والقاهرة لمنع المتظاهرين من الذهاب إلي العاصمة. وحصرهم فى بر الجيزة، فلم يؤخذ بهذا الاقتراح، واقترح أيضاً الاستعانة بفرقة من جنود الجيش للمحافظة على النظام والأمن في هذا اليوم، فلم يؤبه لهذا الرأى، ولم يطلب وزير الداخلية نزول الجيش إلا بعد أن اشتعلت الحرائق في المدينة.

ومع أن الوزارة في مساء اليوم السابق (٢٥ يناير) منعت وصول مظاهرة إلي دار الرياسة حيث كان مجلس الوزراء مجتمعاً عقب ورود أنباء مجزرة الإسماعيلية، فإنه تركت المظاهرات في يوم ٢٦ يناير تجوب أنحاء العاصمة، وتقتحم دار الرياسة كما تقدم بيانه، دون أن تحرك ساكناً، وقد كان يوم ٢٦ يناير أولى بالاحتياط والتشدد في منع المظاهرات من يوم ٢٥.

حوادث الحريق

بدأ حوادث الحريق في ميدان الأوبرا، حوالي الظهر، إذ هاجم فريق من المتظاهرين كازينوا أوبرا. وأنهالوا عليه بالإتلاف، وأشعلوا فيه النار، ولما جاء رجال المطافي لإخماد الحريق منعهم المتظاهرون من أداء واجبهم، وأتلفوا خراطيم المياه.

وكان إضرام النار في هذا الكازينوا نذيراً بمحاكاته في جوانب أخرى من المدينة، ذلك أن روح الجماعة وخاصة في اوقات الفتن، تتأثر من أية بادرة تبدو من الرهط البارز من المتجمهرين.

فلم تكد النار تشتعل في كازينو أوبرا، حتى سرت عدوى الحريق بين المتظاهرين، فراحوا يشعلون النيران في الأماكن والأحياء المجاورة، ثم امتدت إلي الأماكن الأخرى، وكان المتظاهرين يستعملون في إضرام النار البترول والبنزين والكحول وما إلي ذلك في مواد الحريق، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة.

وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب، فاجتاحت شوارع وميادين بأكملها، وهي:

ميدان إبراهيم باشا (الأوبرا) شارع فؤاد (٣٦ يوليو) شارع إبراهيم باشا (الجمهورية) شارع عدلي باشا. شارع قصر النيل. شارع سليمان باشا شارع عبد الخالق ثروت ميدان مصطفي كامل. شارع شريف. شارع رشدى باشا. شارع جامع شركس. شارع البستان. شارع محمد فريد. شارع عماد الدين. شارع نجيب الريحاني. شارع محمود بسيوني شارع البورصة الجديدة. شارع توفيق (أحمد عرابي). ميدان التوفيقية (أحمد عرابي). شارع جلال. شارع الملكة (رمسيس). ميدان الإسماعيلية. شارع الخيدو إسماعيل (التحرير). شارع الشواربي. شارع الفلكي. شارع محمد صدقي. شارع شكة المغربي. شارع الانتكخانة. شارع شامبليون. شارع الألفي. ميدان حليم باشا. شارع حليم باشا. شارع قنطرة الدكة. ميدان قنطرة الدكة. شارع كلوت بك. شارع دوبريه. شارع كامل صدقي (الفجالة). شارع الظاهر. شارع محمود فهمي. المعمارى. ميدان باب الحديد. شارع المهراني. شارع المهدى. شارع خليد الحور. شارع محمد على (القلعة). شارع الأهرام (حيث أحرق أوبرج الأهرام. وكازينو صوفر. وكازينو كوفن جاردن).

وبلغ عدد المحلات والمنشآت التي أصابها الحريق والدمار نيفاً وسبعمائه، معظمها مملوك للأجانب، وبعضها مملوك لمصريين، وكلها تقع في أجمل وأكبر أحياء العاصمة واستمرت النيران مشعلة فيها بقية النهار، وهزيعاً من الليل، وظلت تتقد في بعض الأماكن إلي اليوم التالي.

وفيما يلي إحصاء للمحال التي احترقت في هذا اليوم المشئوم:

٣٠٠ (ثلثمائة) من المتاجر، ومنها كبرى المحلات التجارية بالعاصمة.

٣٠ إدارة ومكاتب لشركات كبرى.

١١٧ مكاتب أعمال وشقق للسكن.

١٣ فندقاً من الفنادق الكبرى، منها فندق شبرد ذو الشهرة العالمية، وفند متروبوليتان، وفندق فيكتوريا، إلخ.

٤٠ داراً للسينما، أى معظم دور السينما في القاهرة، منها سينما ريفولي وأصحابها مصريون، وسينما راديو، وسينما مترو، وسينما ديانا، وسينما متروبول، وسينما ميامي، وسينما هونولولو بحدائق القبة إلخ..

٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات.

١٠ متاجر للسلاح.

٧٣ مقهي ومطعم وصالة، منها محلات جروبي، ومحل على الدلة، والأمريكية، وجميع المطاعم الممتازة في القاهرة.

٩٢ حانة

١٦ نادياً، منها نادى التورف كلوب بشارع عدلي باشا، وقد قتل فيه تسعة من رواده البريطانيين، ماتوا من الحريق، ونادى رمسيس، ونادى دار العلوم، والنادى اليوناني، ونادى محمد على ألخ.

١ بنك واحد وهو بنك باركيز، وقد احترق فيه ثلاثة عشر شخصاً من موظفيه وعماله منهم بريطانيون ومنهم مصريون.

وهذه المحلات تقع في أهم شوارع العاصمة وميادينها، بحيث غدت هذه الشوارع والميادين بعد الحريق أطلالا وخرائب يبعث منظرها الحزن والأسي في النفوس.

وبلغ عدد القتلي في هذا اليوم ٢٦ شخصاً، منهم ١٣ في بنك باركيز، وتسعة في التورف كلوب، وواحد أمام بنك باركيز، واثنان أمام محل عمر أفندى، وواحد توفي أثناء حريق أحد المتجار بشارع شريف. وبلغ عدد من أصيبوا بحروف أو كسور أو جروح ٥٢٢ شخصاً.

وترتب على حوادث الحريق أن تشرد الموظفون والعمال المصريون في المحلات والمتاجر والمنشآت التي نكبت بالحريق ويبلغ عددهم بضعة آلاف، يعولون نحو عشرين ألف نسمة.

وبالجملة فإن القاهرة نكبت هذا اليوم في عمرانها، بما لا تنكب بمثله في تاريخها الزاهر.

من المسئول عن حريق العاصمة

من الواجب أن نتقصي المسئولية في حريق العاصمة، وأن نتحرى الحقائق ولو كانت لا ترضينا، لأننا نستفيد من حقائق التاريخ أكثر مما يفيدنا تجاهلها أو الانسياق في تفسير الحوادث وراء الميول والأهواء والعواطف النفسية.

لاشك أن أول مسئول عن حريق القاهرة هو الاحتلال البريطاني، إذ أن مجرد وجوده يدعو إلي إثارة السخط في النفوس، هذا إلي أن فظائع الإنجليز في القنال وخاصة مجزرة الإسماعيلية التي وقعت يوم ٢٥ يناير، قد هاجت الشعور العدائي ضد البريطانيين، وأوصله إلي درجة الغليان، وفقدان الوعي والاتزان، فانصرف إلي الحريق كمظهر للحنق والغضب اللاشعورى، وتفاقم الشعور العدائي فشمل الأجانب عامة، فاستهدفت محالهم اللحريق والنهب والتدمير.

وإلي هنا تقف مسئولية الاحتلال.

والمسئول الثاني هو الحكومة بإهمالها القيام بأول واجباتها، وهو المحافظة على الأمن والنظام.

فحكومة الوفد قد قصرت في أداء واجبها. لأنها كانت مشغولة بالبقاء في مناصبها فحسب، وقد ظنت أنتراخيها أمام المظاهرات الشعبية وإطلاق العنان لها مما يوطد مركزها في الحكم، وفي الانتخابات، إذ يكسبها عطف العناصر الشعبية حتى الرديئة منها، فلم تشأ أن تبادر بأخذ الفوضي بالحزم والشدة، ورغم أن كل الدلائل كانت مجمعة على أن يوم ٢٦ يناير سيكون يوماً عصيباً، فإنها لم تأخذ للأمر أهبته، ووقفت جامدة أمام تسلسل حوادث الشغب والتمرد، فكان ما كان من اشتعال الحرائق وامتدادها.

فمن الساعة الثانية من صبيحة ذلك اليوم علمت وزارة الداخلية كما تقدم بيانه بنبأ التمرد الذى حدث في مطار القاهرة، فلم تعتبر ولم تحرك ساكناً استعداداً للطواريء. ولم تعمل لتدارك الخطر قبل وقوعه.

ومن قبل ذلك أسدى لها مدير الأمن العام النصح بعد استئناف الدراسة في المدارس والكليات في صبيحة اليوم، فلم تكترث لهذه النصيحة كما أسلفنا.

وحوالي الساعة السادسة صباحاً علمت بتمرد جنود بلوكات النظام (وهم من رجال البوليس) وخروجهم من ثكناتهم متظاهرين متصايحين، يجوبون الشوارع في مظاهرة صاخبة، ويدعون طبقات المواطنين إلي الانضمام إليهم، فوقفت الوزارة أيضاً جامدة أمام هذا التمرد،ب ل باركته بلسان وزير الشئون الاجتماعية في خطبته في المتظاهرين بفناء رياسة مجلس الوزراء، كما سلف القول.

ولم تعمل الوزارة أى عمل لوقف الفوضي في بدايتها، وقصرت تقصيراً فاحشاً في منع العابثين من إضرام النار، وتراخت في تعقبهم والقبض عليهم.

ولم ينزل أحد من رجال الوزارة سواء الوزير أو وكيل الوزارة أو كبار المسئولين إلي الشوارع ليرقب الحالة بنفسه، ويستحث رجال البوليس على أداء واجبهم، ويمنع الحريق والتدمير، وبدا للعيان كأن عاصمة البلاد قد خلت من حكومة تعني بحفظ الأمن وتحمي أموال الناس وأرواحهم، ومع توالي النذر منذ اللحظة الأولي باشتراك بعض رجال البوليس من بلوكات النظام في المظاهرات (مع أن مهتهم هي منع المظاهرات) فإنها لم تفكر في الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن والنظام، وتبلبلت في هذا الصدد، فطلبت أورطة من الجيش في نحو الساعةالثانية عشرة، ثم عادت وطلبت عدم نزول الجيش بحجة أنها قابضة على زمام الأمن والنظام، ثم عادت بعد ذلك وطلبت نزوله، أى أنها لم تستعن بالجيش إلا بعد أن تفاقم الأمر وسيطر الغوغاء على الشوارع وانتشرت الحرائق، وقد نزل الجيش بالمدينة قبيل الغروب، وأدى واجبه، وبفضل نزوله عادة الأمن والنظام، وتوقفت حوادث الحريق، واحتفي المجرمون والعابثون والمحرضون.

فإهمال الوزارة في حفظ الأمن النظام قد توافرت عليه الأدلة والبيانات.

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية، بالرغم من تتابع الحوادث والنذر من سماء ٢٥ يناير وصبيحة ٢٦ يناير، لم يغادر منزله إلا في الساعة الحادية عشر من صباح ذلك اليوم، وذهب إلي وزارة الداخلية، ولم ينتقل إلي الأماكن التي وقع بها الحريق. ولا بذل أى جهد في منع الأيدى العابثة من إشعال الحرائق.

وكان مشغولاً بعض الوقت وهو بالوزارة بتوقيع عقد مشتراه لعمارة ضخمة رقم ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت من بائعها جورج عريضة بثمن قدرة ثمانون ألف جنيه. وتم توثيق العقد في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر. بحضور مدير الشهر العقارى الذى انتقل خصيصاً إلي الوزارة. وأجرى التوثيق في هذا الوقت العصيب!!

وثمة مسئولية أخرى تقع على رجال البوليس أنفسهم، وذلك أنهم (في الجملة) أبدوا تهاوناً جسمياً في أداء واجبهم، بل رأينا بعضهم يقف جامداً وهو يشاهد حوادث الحريق، بل حوادث السلب والنهب.

قد يكون مبعث ذلك أنهم أحسوا بالسخط والمرارة من تعريض زملائهم في الإسماعيلية للذبح والتقتيل، ولكن هذا الأحساس ما كان يجوز أن يطغي على الشعور بالواجب، وهو أول مميزات رجل الأمن والنظام.

ومسئولية أخرى تقع على عاتق فريق من المثقفين، أو أشباه المثقفين، الذين كانوا يحرضون الغوغاء على الحريق في ذلك اليوم المشئوم، ولست أدرى على وجه التحقيق ماذا كان الباعث لهم على هذا التحريض، وربما كان ميلهم إلي المباديء الهدامة قد بعض فيهم هذه الروح الخبيثة، فإن دعاة هذه المباديء لا يتورعون عن التخريب والتدمير في سبيل تحقيق مأربهم كلما سنحت لهم الفرصة.

وقد يكون سخطهم على حكومة الوفد سبباً آخر لهذا التحريض.

وسواء كان هذا او ذاك أو كلاهما معاً هو الباعث لهم على ما فعلوه، فإن هذه النزعة تدل على أن مستوى الوطنية والأخلاق قد هبط في نفوس هذه الفئة هبوطاً جسيماً، وهو أمر يؤسف له أسفاً عظمياً.

هل للإنجليز أو القصر يد في حريق القاهرة؟

قرأت في بعض الصحف والمجلات تلميحات تشير إلي أن الإنجليز هم الذين دبروا حريق القاهرة، مثلما دبروا مذبحة الإسكندرية التي وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢.

وزعم آخرون أن لفاروق يداً في هذا التدبير.

وكنت أود أن يسفر البحث والاستقراء عن تدبير الإنجليز أو فاروق حريق القاهرة، ولقد مضت عدة سنين وأنا أعاود البحث لعلي أصل إلي بينات أو مجرد قرائن تثبت هذا التدبير، مثلما انتهي بي البحث والتحقيق إلي ثبوت تدبير الإنجليز لمذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢.[٢٨]

ولكن الأمر في حريق القاهرة جاء على خلاف مذبحة الإسكندرية، وتبين لي مع شديد الأسف أن حريق القاهرة كان عملاً محلياً قامت به العناصر الرديئة من الشعب.

---

[٢٨] -راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) الفصل الثاني عشر (مذبحة الإسكندرية ٤٤ يوليه سنة ١٨٨٢).

ومن حق التاريخ علينا أن لا نحرف وقائعه، بل علينا أن نتحرى الحق والصدق في تدوينها وتفسيرها، ولا نشوه أسبابها ومسبباتها، فإن هذا واجبنا في تحقيق الحوادث.

إن التاريخ حرمته ومكانته، ومن واجبنا أن ندونه على الوجه الصحيح. هذا إلي أن تشويه الوقائع، ولو بدا لنا في بعض المواطن من صالح الشعب ودفاعاً عنه، فإنه على العكس قد يضره أكثر مما يبدو أنه ينفعه، لأن حجب الحقائق عن الشعب في تاريخه يفوت عليه الاستفادة من عبر الحوادث، وهذا ليس من صالح الشعب، ومن الحق أن يعرف الشعب ما يقع منه في بعض المواطن من أخطاء حتى يتلافاها ويتجنبها.

ولقد مرت أعوام على حريق القاهرة، ولو كان لمزاعم التدبير سند من الواقع لظهرت أسرار هذا التدبير، وخاصة بعد شبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ التي أطاحت بالعرش وبأعوان الاستعمار، وأتاحت الفرصة للكشف عن بعض الحقائق التي كانت محجوبة عن الأنظار، ولكن لم يتبني قط من أية وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن في الأمر تدبيراً من الإنجليز أو من القصر، وهذا يقطع بان هذه المزاعم إنما هي من نسيج الخيال، ولم يقصد منها إلا ستر إهمال حكومة الوفد في منع الحريق، وإخلاء مسئولية العناصر الرديئة من الشعب، وليس هذا وذاك من صالح الشعب في شيء.

فالحقيقة المؤلمة أن هذا الحريق هو عمل محلي محض، وأهلي صرف، ولقد عشنا في هذه الحقبة من الزمن، وشهدنا الحريق بأعيننا، وأمكننا أن نتبين صورة صحيحة من حقائقه وملابساته، ولقد راينا الغوغاء يشعلون النار جزافاً في المحال التجارية، دون مبالاة أو اكتراث. رأينا اللهب يتصاعد إلي عنان السماء دون أن نلاحظ أى مجهود ولو يسير من رجال البوليس وضباطه في منع الحرائق. ورأينا بأعيننا الجماهير المحتشدة على الأرصفة وقت اشتعال النيران مبتهجة مغتبطة، رأيناها تنظر بعين الحقد والغضب إلي رجال المطافي وهو ذاهبون بسياراتهم لإطفاء الحرائق، ولم ينجهم من الغضب الشعبي إلا إيماءات منهم بانهم لن يعملوا على إخمادها، ولا حظنا أن هذه الإيماءات كانت تقل من الجمهور بالهتاف والتصفيق! وتحققنا أن بعض المتظاهرين كانوا يقطعون خراطيم المياه ليمنعوا رجال المطافيء من أداء واجبهم. وهذه المشاهدات دلتنا– مع الأسف – على ان الحريق انبعث من النفوس المريضة من بين المواطنين.

وقد عثر على كثير من المنهوبات في منازل العناصر الرديئة من الشعب. وهذا ينفي أن الحريق أو النهب كان بتدبير من الإنجليز أو من القصر.

وصفوة القول أن حريق العاصمة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كان مأساة ينفطر لها القلب حزناً واسفاً.

عن مسئولية فاروق

لا نعتقد أن لفاروق يداً في تدبيره هذا الحريق كما أسلفنا، إلا في مساعدته على وقوعه بطريقة غير مباشرة، فهو شريك في المسئولية بسبب مأدبة الغداء التي دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس، واقيمت لهم بقصر عابدين يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢– يوم الحريق ابتهاجاً بميلاد (ولي العهد)– لأن احتجاز ضباط البوليس الممتازين في المأدبة لحضورها من أولها إلا آخرها، والاستعداد لها من قبل بارتداء الملابس (التشريفية) المطلوبة في مثل هذا المآرب، كل هذا قد أضعف قوة الضبط والنظام في العاصمة، وأغرى العناصر الرديئة بانتهاز هذه الفرصة لإضرام النار في معظم المتاجر الكبرى وللسلب والنهب.

لقد كان واجباً على الملك السابق أن يلغي هذه المأدبة عندما بدت نذر الشر تبدو في الأفق منذ الصباح الباكر من هذا اليوم المشئوم، بل كان واجباً عليه أن يلغيها قبل ذلك عندما بلغته أنباء مجزرة الإسماعيلية، ليبادل الشعب شعوره بالحداد على الشهداء الذين سفكت دماؤهم في هذه المجزرة، وما كان ليليق أن تقام مأدبة ملكية ودماء هؤلاء الشهداء لم تجف بعد. حقاً إن هذه المأدبة قد أعدت من قبل، لأن المآدب وخاصة (الملكية) تعد لها العدة وترسل فيها الدعوة قبل موعدها بأيام،ولكن هذا لا يمنع القيام بالواجب، وهو مشاركة الشعب في حداده على ضحايا الكفاح في القنال، وإلغاء هذه المأدبة ولو في اللحظة الأخيرة.

فالملك فاروق يشترك– من هذه الناحية – مع الوزارة في المسئولية عن حريق القاهرة.

عودة إلي التجاوب بين الشعب والجيش

نعود إلي الحديث عن التجاوب بين الشعب والجيش، فقد تحدثنا عن هذا التجاوب في الكفاح في القنال، وظهر هذا التجاوب أيضاً في محنة القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

لقد أعاد الجيش الأمن والنظام إلي القاهرة. وضرب الفوضي بيد من حديد، وأوقف الحريق والنهب، وشاهد الضباط الأحرار مبلغ ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات، وأى كارثة أكبر من شبوب الحرائق التي كادت تدمر عاصمة البلاد ورمز حضارتها وعظمتها.

ومن هنا سارعوا الخطي في إعلان الثورة، وقدموا موعدها عما كانوا يعتزمون من قبل.

وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر: (حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا في القنال، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر، وبدأنا نفكر في العمل الإيجابي. وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا، وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا).

وقد كان ما رتبه جمال عبد الناصر وزملاؤه، فشبت الثورة على أيديهم في ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، قبل أن تمضي ستة أشهر على حريق القاهرة.

إعلان الأحكام العرفية

وتعيين مصطفي النحاس حاكماً عسكرياً

اجتمع مجلس الوزراء برياسة مصطفي النحاس اجتماعاً استثنائياً عاجلاً في الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ (يوم الحريق)،وانعقد الاجتماع بدار مصطفي النحاس، وانتهي في الساعة العاشرة مساء، وفيه تقرر إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد، ووقف الدراسة في الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلي أجل غير مسمي.

وفي الساعة العاشرة والنصف مساءً أذاعت الوزارة المرسوم الذى استصدرته ووقعه فاروق وهو يقض بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ابتداءاً من مساء هذا اليوم، وتعيين مصطفي النحاس حاكماً عسكرياً عاماً.

ووضعت الوزارة مذكرة تفسيرية لهذا المرسوم تضمنت مسوغات إعلان الأحكام العرفية، قالت فيها:

((منذ أعلنت الحكومة ألغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وما تلاهما وأقر البرلمان ما قدمت إليه بشأن هذا من تشريعات دأبت القوت البريطانية في منطقة القنال على العدوان الصارخ على أنفس المصريين وأموالهم والافتئات على سيادة الدولة في أرضها مخالفة في ذلك كله القوانين الدولية ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وعلي رغم الاحتجاجات المتوالية التي قدمتها الحكومة المصرية مضت تلك القوات في عدوانها وأسرفت فيه حتى حدث بالإسماعيلية يوم ٢٥ من يناير الحالي اعتداؤها الغاشم على قوات البوليس المكلفة بحفظ الأمن وصيانة النظام)).

((وقد كان لهذا صدى في الشعور الوطني ضبطه الشعب ما استطاع إلي ذلك سبيلاً. ولكن دعاه الفتنة في البلاد وفريقا من الذين فسدت ضمائرهم لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف فأثاروا الفتنة وأشاعوها، وعرضوا مدينة القاهرة للفوضي والدمار والحريق والنهب والسلب، محاولين بذلك قلب نظام الحكم في البلاد وفقاً لخطة مدبرة، ومطمعين للعدو في أن يتخذ من ذلك ذريعة إلي التدخل في شئون الوطن)).

((ولما كان واجب الحكومة إقرار الأمن وحماية النظام وصيانة سلامة الوطن من كل سوء قررت الحكومة استصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة وإقرار النظام)).

والمذكرة كما ترى تنسب حريق القاهرة إلي دعاة الفتنة والذين فسدت ضمائرهم، وأنهم دبروا الحريق بقصد قلب نظام الحكم.

وقد أعاد النحاس هذا المعني في نداء وجهه عن طريق الإذاعة مساء يوم ٢٦ يناير بعد إعلان الأحكام العرفية، قال فيه عن دعاة الفتنة أنهم عناصر من الخوانة المارقين انتهزوا فرصة غضب الشعب من عدوان الإنجليز الوحشي في القنال فاندسوا في صفوف المواطنين وارتكبوا جرائم الاعتداء على المتاجر المنشآت والمنازل وإشعال النيران والتخريب والتدمير والنهب والسلب، وقال إن علاج تلك الحالة الشاذة الخطيرة قد اقتضي إعلان الأحكام العرفية مؤقتاً في أنحاء البلاد حتي تتمكن الحكومة من القضاء عل تلك الفتن المبدرة والمؤامرات المبيته وتبادر إلي إقرار الأمن وإشاعة الهدوء والطمأنينة في البلاد، ودعا المواطنين في نداء إلا الإخلاء إلي الهدوي والسكينة وانصراف كل إلي عمله.

منع التجول في القاهرة

وكان أول قرار أصدره الحاكم العسكرى (مصطفي النحاس) تعيين عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية رقيباً عاماً، وعيين المحافظين والمديرين ومن يقوم بأعمالهم حكاماً عسكريين في مناطقهم، ومنع التجول في القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة منعاً باتاً فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة من صباح اليوم التالي، ابتداء من مساء الغد (الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢).

وأصدر أمراً عسكرياً آخر بمنع التجمهر، واعتبار كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل مهدداً للسلم والنظام العام، ومعاقبة كل من يشترك فيه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان حاملاً سلاحاً يعاقب بالسجن خمس سنوات.

وأمراً آخر بغلق المحال العامة والتجارية في القاهرة والإسكندرية ابتداءاً من الساعة السادسة مساء إلي الساعة السادسة صباحاً.

وهكذا كان آخر عمل لوزارة الوفد إعلان الأحكام العرفية في البلاد، ذلك لأنها أقيلت في اليوم التالي كما يبين ذلك فيما يلي.

إقالة وزارة النحاس

(٢٧ يناير سنة ١٩٥٢)

في نحو الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ (غداة إعلان الأحكام العرفية) تسلم مصطفي النحاس في منزله كتاب إقالة وزارته موقعاً من الملك السابق فاروق، ومؤرخاً في نفس اليوم، وقد عبر فاروق فيه هذه المرة عن الإقالة بكلمة أخرى اخف منها لهجة، وهي (الإعفاء) واعرب في كتاب (الإعفاء) عن أسفه (لما أصيب به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال وسارت الأمور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر في حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم.))

وهكذا أعفيت وزارة الوفد بعد أن سلخت في الحكم عامين وبضعة أيام.

الفصل الثالث

وزارت الموظفين

علي ماهر – الهلالي – حسين سرى – الهلالى

obeikandl.com